





القسم الأول الاقتصاد الكلي، والرفاه، والمساواة بين الجنسين



اقتصاد جديد، وظائف جديدة.
شابة ترتدي زياً للترويج لأحد
المتاجر الكبرى.
إقليم ليا أونينج، الصين.



عكست السياسات الاقتصادية في العقدين الأخيرين توجهاً نحو تسارع التكامل الاقتصادي العالمي ("العولمة")، الذي عادة ما يقترن بالمزيد من تحرير الاقتصاد، على المستوى الدولي وداخل الاقتصادات الوطنية على حد سواء. وعادة ما تستلهم مؤسسات وضع السياسات المؤيدة للتحرر الاقتصادي - المؤسسات المالية الدولية ومنظمة التجارة العالمية - الفكر الليبرالي الجديد والفكر السوقي التوجه، وترى في توسيع وتعميق الأسواق العالمية و"تراجع" دور الدولة، أموراً مرغوباً فيها على العموم، من وجهة نظر الفاعلية الاقتصادية، والنمو، بل وحتى الرفاه الإنساني. ويفضل الاقتصاديون، الذين يتبنون الرؤى المغايرة للنظام السائد، درجة أقوى من تدخل الدولة للهيمنة على الأسواق وتحقيق النمو الاقتصادي، والتحول الهيكلي والرفاه الإنساني. فالبعض يرى أن تجربة شرق آسيا التي تميزت بنمو اقتصادي سريع، وتصنيع، وتوزيع متساو نسبياً للدخل، تؤكد على الحاجة لتدخل حكومي قوي في السياسات، وخاصة في سياسات التصنيع. ما هو تأثير تلك النماذج التنموية المختلفة - التحرير كما تصفه المؤسسات المالية الدولية، و"الأسواق المسيطر عليها" كما تحققت في شرق آسيا - على المرأة وعلى المساواة بين الجنسين؟

يبدأ الفصل الأول من هذا القسم، والذي يحمل عنوان "التحرير وإزالة القيود التنظيمية: الطريق إلى المساواة بين الجنسين؟" بدراسة الأبعاد العامة لسياسة الاقتصاد الكلي في الحقبة الحالية من التكامل الاقتصادي العالمي. وينتقل بعد ذلك إلى دراسة مختلف مكونات الأجندة: التحرير التجاري والمالي، وسياسات الاقتصاد الكلي الانكماشية، والتقييد المالي، والخصخصة. أتبع ذلك في الفصل الثاني، الذي يحمل عنوان "التحرير، وأسواق العمل ومكاسب المرأة: صورة مختلطة"، بتقييم للآثار الرئيسية لتلك السياسات على المرأة والسعي من أجل المساواة بين الجنسين. وينظر الفصل الثالث، الذي يحمل عنوان "تعزيز مكاسب المرأة: الحاجة إلى أجندة سياسات أوسع"، في أحوال المرأة وفقاً لطائفة من المؤشرات أوسع من قياس الدخل والمرتبات. ويختتم بالنظر في نوعية التغييرات في أجندة سياسة الاقتصاد الكلي، التي من شأنها أن تحسن من رفاه المرأة وتدفع المساواة بين الجنسين.





الفصل الثاني

التحرير وإزالة القيود التنظيمية: الطريق إلى المساواة بين الجنسين؟

الحكومات خاصة حكومة الولايات المتحدة بزعامة الرئيس رونالد ريغان، وحكومة المملكة المتحدة بزعامة رئيسة الوزراء مارجريت تاتشر هذه الأجندة بمحض اختيارها. ولكنها أقحمت على العديد من حكومات الجنوب رغماً عنها، كشرط للحصول على المزيد من القروض من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، في ظل أزمة الديون في أوائل الثمانينيات.

كانت أزمة الديون نفسها نتيجة لأجندة الليبرالية الجديدة. وترجع جذور أزمة الديون إلى القرار الذي اتخذ في السبعينيات حول كيفية التأقلم مع الزيادة الهائلة في أسعار النفط سنة 1973 وسنة 1979. وتمثل إحدى إمكانيات ذلك في إعادة تدوير المكاسب الدولارية الهائلة للدول المصدرة للبترول لضخها في الدول المستوردة للبترول من خلال تسهيلات بشروط ميسرة في صندوق النقد الدولي. بيد أن الكثير من إعادة تدوير البترول دولارات حدث بالفعل في الأسواق المالية الدولية الخاصة بالازعة، وعاد بمكاسب طائلة على بنوك الولايات المتحدة وأوروبا واليابان. ولكن تبين أن هذا السوق الدولي يتباين بشدة عن السوق التنافسي الذي تصفه كتب الاقتصاد الكلاسيكي الجديد الدراسية. وانتشر إفراط بيع البنوك الخاصة للديون إلى الحكومات ذات السيادة. وقد شهد عبء ديون تلك القروض، المقيمة دولارياً، انفجاراً في أوائل ثمانينيات القرن العشرين عندما قام بول فولكر، رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي، برفع أسعار الفائدة بدرجة كبيرة، كوسيلة للسيطرة على التضخم في الولايات المتحدة. واجتمعت أسعار الفائدة المرتفعة إلى أعباء الديون الثقيلة لتفرض أزمة الديون¹. وكان هناك دائماً منتقدون يشيرون إلى أن ارتفاع أسعار النفط وأزمة الديون مشكلتان جماعيتان وتحتاجان إلى حلول عادلة على المستوى الدولي، ولكن تحذيراتهم لم تلق أذناً صاغية. وهكذا فتحت أزمة ديون أوائل الثمانينيات باباً حاسماً أمام واشنطن لتحاول من خلاله فرض سلسلة من أنظمة السياسة

تمثلت القضايا التي لقيت معارضة ساخنة خلال السنوات العشرين الماضية في تلك الخاصة بمجال تطبيق الاقتصاد الكلي، وإلى أي درجة ينبغي تحرير الاقتصاد - على المستويين الدولي والمحلي - وليس درجة تدخل الدولة وإدارة السوق. فقد كانت آثار التحرير على النمو الاقتصادي محبطة، وعرضت ملايين البشر للفقر والبطالة في غياب توفر الخدمات الاجتماعية وشبكات الأمان الفعالة. لذلك، كانت هناك دعوات متزايدة للتحرك، بالتدخل وإعادة التوزيع، من أجل علاج الاضطراب الاجتماعي وإعادة ترسيخ المساواة في المعادلة السياسية.

لم تحظ اهتمامات النوع الاجتماعي إلا بقليل العناية في النقاشات التي تدور حول التجارة الدولية وتدفع رؤوس الأموال المالية، والسياسات النقدية والمالية المقيّدة، وغيرها من المجالات الأساسية مثل الخصخصة وخدمات الرعاية. بيد أن الاقتصاديات النسويات قمن بإجراء تحليل دقيق لموقع النوع الاجتماعي في توجهات وسياسات الاقتصاد الكلي الحالية، فوضعن أيديهن على تأثيراتها على المرأة وعلى المساواة بين الجنسين. وقبل أن نتعهد النتائج التي توصلن إليها بالدراسة في الفصلين التاليين، سوف نستهل بوصف عام للمجالات الرئيسية لاهتمامات سياسة الاقتصاد الكلي.

التحرير والعولمة

تتمحور أجندة الليبرالية الجديدة، التي دانت لها الهيمنة في أوائل الثمانينيات من القرن العشرين، حول وجهة النظر القائلة بأن أفضل سبل الوصول إلى رفاه البشرية يتمثل في تقليص دور الدولة، وتحرير طاقة إقامة المشروعات، من أجل تحقيق فاعلية الاقتصاد ودفع تسارع النمو الاقتصادي. وقد تبنت بعض

ومن شأن معدلات التضخم المرتفعة أن تُنفر المستثمرين الماليين بدلاً من أن تجذبهم. وينظر إلى عجز الموازنة على أنه تضخم، وبالتالي ينظر إلى تقليص الإنفاق الحكومي على أنه عامل حاسم لجذب مثل تلك التدفقات.

وبينما كان هناك تحرك نحو تحرير العلاقات الاقتصادية الخارجية، كما أشرنا في السابق، لم يكن هناك دفع مواز لتحرير تدفق العمالة الدولية. ويذهب المدافعون عن هذا الاتجاه إلى أن الفقر يمكن تقليصه من خلال نظام تجارة مُحرر يخلق فرص عمل، تقتزن بالتخصص في السلع ذات العمالة الكثيفة. يعترف المدافعون عن الليبرالية الجديدة بأن المزيد من التنافس المحلي وفتح الاقتصادات أمام التجارة الدولية وتدفق رؤوس الأموال قد يصيب الدول النامية بصدمات داخلية وخارجية، ويؤدي إلى درجة من عدم الاستقرار المالي والاقتصادي. بيد أنهم يذهبون إلى أن ذلك يجبره ما ينتج عنه من نمو أكبر يخلق وظائف جديدة بدلاً من تلك التي دُمّرت، وأن الحد الأدنى من شبكات الأمان الاجتماعي يكفي لتعويض الخسائر.

وفيما يتعلق بوضع المرأة، تتمثل وجهة النظر الليبرالية الجديدة، كما يتبناها البنك الدولي على وجه الخصوص، في أن دفع أجندة الاقتصاد الكلي الليبرالية الجديدة من شأنه أن يوجد المساواة بين الجنسين.³ ويستند هذا الرأي إلى فكرة أن تحرير السوق يدعم مستويات أعلى من إجمالي الناتج المحلي، وإلى أن هناك ارتباطاً بين الدخل الأعلى وتحسين إتاحة التعليم والتوظيف أمام المرأة، وأن هذه الإتاحة تؤدي إلى مساواة أكبر بين الجنسين؛ وعلى ذلك يدفع تحرير السوق بحد ذاته المساواة بين الجنسين. هذه الفرضية تخضع للتساؤل، ويدلل جزء كبير من هذا الفصل والفصل التالي على عدم نهوض الدليل الذي يدعمها.

أساليب "السوق المسيطر عليه"

بالرغم من أن مؤيدي الليبرالية الجديدة يؤكدون على دور التحرير في دفع النمو، وبالتالي تحسن مستوى الرفاه، استطاع عدد من الدول أن يحقق نمواً اقتصادياً وتنميةً دون اتباع الوصفة الليبرالية الجديدة. وتشمل هذه "الأسواق المسيطر عليها" العديد من الاقتصادات الآسيوية، خاصة جمهورية كوريا، ومقاطعة تايوان الصينية، والصين، وإلى حد أقل، الهند وماليزيا. وقد وصفت أساليبهم في الاقتصاد الكلي بأنها "مغايرة للنظام السائد": أي أن تتحدى الحكومات بإرادة التدخل استراتيجياً وتضبط الأسواق من أجل دفع التنمية والنمو. وبالرغم من أنه لا توجد "سياسة

الاقتصادية الدولية الجديدة من خلال مؤسسات بريتون وودز، والتي دعمتها، منذ 1994، اتفاقيات دورة أوروغواي تحت مظلة منظمة التجارة العالمية.

سياسات الاقتصاد الكلي الليبرالية الجديدة

من الملامح الرئيسية لأنظمة سياسة الليبرالية الجديدة، إزالة القيود التنظيمية للأسواق المالية وأسواق العمل. وتحتاج أسواق العمل، في المنظور الليبرالي الجديد، إلى مرونة عالية، لتسمح للشركات العابرة للقوميات والوطنية بأقصى درجة من القدرة على المناورة في بيئة تجارة وتصنيع يخضع فيها الطلب على المنتج للتغير السريع. بيد أننا نخطئ لو تصورنا أن هذه العملية قد أزيلت عنها القيود التنظيمية تماماً، إذ قد يسمح غيابها التام بظهور الفوضى.² بل على العكس من ذلك، وعلى نقيض ادعاءات الليبرالية الجديدة، انطوت إزالة القيود التنظيمية أو تحرير الأسواق، على قيود تنظيمية جديدة أو أدت إلى وجود قيود تنظيمية تتبع استراتيجية معينة تقودها المؤسسات المالية الدولية، من أجل التكامل الاقتصادي العالمي. وتميل هذه الأشكال الجديدة من القيود إلى إعلاء قوة الشركات الخاصة والحط من الأهمية النسبية لمصالح المجتمع في عمومها. انطوت العولمة مؤخراً على تحرير التجارة الدولية في السلع والخدمات من ناحية، وتدفق رأس المال الدولي (الاستثمار الأجنبي المباشر، والاستثمار في حوافض الأسهم، وإقراض البنوك) من ناحية أخرى؛ كما انطوت على قيود تنظيمية جديدة، معيارية عادة، يفترض أن توفر فرصاً متكافئة. ويعتبر نظام حقوق الملكية الفكرية الجديد من المجالات التي أعيد فيها سن القيود التنظيمية بحيث تمنح الميزة لمصالح الشركات. فاتفاقيات منظمة التجارة العالمية تدعم حقوق الشركات في مجالات مثل الصناعات الدوائية، لتضمن بذلك للمصنعين متعددي الجنسيات سلطة احتكارية تؤدي إلى ارتفاع أسعار العقاقير المنقذة للحياة. وقد كان لذلك أهمية خاصة فيما يتعلق بعلاج نقص المناعة البشرية المكتسب / الإيدز، وكان ذا عبء خاص على المرأة في أفريقيا جنوب الصحراء، والتي تعاني من ارتفاع معدلات الإصابة، وتعرض لذلك حياتها وحياة أطفالها للخطر. وتعتبر القيود النقدية والمالية أيضاً من المكونات الأساسية لسياسات الليبرالية الجديدة، حيث تُعد ضرورية للسيطرة على التضخم، وبالتالي جذب رأس المال المالي القادر على التنقل. وذاك أن التضخم ينحر في عائدات الاستثمارات المالية،

بشكل غير مباشر، رواتب العاملين، فجاءت بذلك في تناقض حاد مع التجربة التي مرت بها الاقتصادات التي تبنت سياسات الليبرالية الجديدة بحذافيرها، حيث قد يصاحب التحول الهيكلي اضطراب اقتصادي هائل وخسائر في دخول العاملين.

فرضت الاقتصادات الآسيوية أيضاً حدوداً على التحرير المالي، بدرجات متفاوتة. فقد حافظت الصين، على سبيل المثال، على عدم قابلية عملتها للتحويل، فحمت بذلك اليوان من التقلبات السريعة التي قد تؤثر سلباً على استقرار الاقتصاد المحلي، مع المحافظة في الوقت نفسه على سعر صرف مناسب لدفع الصادرات. وقد تدخلت ماليزيا أيضاً، خاصة بعد الأزمة المالية الآسيوية، حيث أعيدت آنذاك الرقابة على رأس المال بشكل مؤقت، كوسيلة لحماية قيمة العملة المحلية وتقليل الحاجة إلى رفع معدلات الفائدة. ويعتقد على نطاق واسع أن إجراءات السيطرة هذه ساعدت على خروج ماليزيا من تلك الأزمة المالية، ثم تعافيتها منها، على نحو أسرع من الدول التي لم تطبقها.⁸

وهكذا كانت لتلك الدول رغبة في الاستفادة من طائفة أوسع من أدوات السياسات كوسيلة لدفع النمو المحلي، وتحقيق التنافسية في اقتصاد عالمي، والتخفيف من وطأة التقلبات الاقتصادية. ويمكن وصف تلك الدول بأنها اتبعت انفتاحاً اقتصادياً استراتيجياً، أي انفتاح اقتصادي مُسيطر عليه، ومصمم بحيث يحقق أهداف ترويج التصنيع المحلية ونمواً اقتصادياً مستقراً، مع السعي، في الوقت نفسه، إلى اكتساب التكنولوجيات المتقدمة. والنتيجة أن العديد من تلك الدول استطاعت أن ترعى المزيد من رؤوس الأموال ومن الإنتاج للسلع الكثيفة الاعتماد على المهارات، فحققت بذلك مستويات أعلى من متوسط دخل الفرد. وبالنسبة للدول التي اتجهت إلى التصنيع مبكراً من بين تلك الدول جمهورية كوريا، ومقاطعة تايوان الصينية، وسنغافورة - سمحت لها تلك السياسات بالإفلات من الآثار السلبية للتنافس المتزايد على حصة محدودة من السوق بين منتجي التصدير بالأجور المنخفضة. فبدلاً من ذلك، ارتقت تلك الدول درجات سلم التصدير لتنافس في أسواق السلع الأكثر تعقيداً.

تمثل كل من تلك الدول أسلوباً مختلفاً ومرناً لتحقيق النمو والتنمية، ولكنها تشترك مع تلك التي تبنت سياسات ليبرالية جديدة في سمة مشتركة، وهي أنها تندمج اقتصادياً بشكل متزايد مع بقية أنحاء العالم. والواقع أن هذا الاندماج يعتبر آلية أساسية لرفع الإنتاجية المحلية. بيد أن التوجه نحو الخارج في العديد من تلك البلدان، وخاصة مقاطعة تايوان الصينية وجمهورية كوريا، كان قد تقرر على نحو استراتيجي ولم يكن نتيجة تحرير

واحدة تناسب الجميع"، فقد تدخلت تلك الدول انتقائياً وبدرجات متفاوتة من أجل تنظيم أسعار الصرف، والتدفقات المالية، والتجارة، والاستثمار المباشر، من أجل دفع اكتساب الصناعات المحلية للتكنولوجيا وتعلمها.⁴

بالرغم من أن تلك الدول اتجهت للتصنيع وحققت مستويات أداء اقتصادي مرتفعة قبل حقبة العولمة، فقد زُعم أن إنجازاتها تدعم أجندة الليبرالية الجديدة.⁵ إعادة التفسير هذه، بعد ظهور نماذج تنمية ناجحة، تتجاهل الدور المحوري الذي لعبه تدخل الدولة والسيطرة على السوق. لقد استخدمت الدول المعنية هنا تدخل الدولة لمساعدة الصناعات المحلية على "اللاحاق" بالصناعات القائمة في الدول الصناعية، مما خلق دينامية نمو داخلية قوية. ولتحقيق هذا الهدف استخدمت السيطرة الاستراتيجية على الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لزيادة الإنتاجية والتنافسية، ولتعظيم تدفق الفائض إلى الصناعات المحلية الأخرى، فساعدت بذلك على ترقى البلاد في سلم الصناعة، ولكن دون التنازل عن قدرة الحكومة على تشكيل عملية التصنيع. ومن أمثلة ذلك، الدالة، جمهورية كوريا في أواخر السبعينيات من القرن العشرين، حيث سمحت للمؤسسات المتعددة الجنسيات بالاستثمار في صناعة الإلكترونيات، ولكنها منعتهم في القطاعات الأخرى.⁶ وبعد أن توسعت القدرات التكنولوجية المحلية بالقدر الكافي في تلك الصناعة، فرضت القيود مرة أخرى على الاستثمارات الأجنبية المباشرة. كذلك يقتصر الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين الآن، على صناعات مستهدفة ترغب الحكومة في استكمال القدرات فيها.

هذا بالإضافة إلى أن التجارة قد تم تحريرها في العديد من تلك الدول على نحو استراتيجي فقط. ففي بعض الحالات فرضت حدود على استيراد السلع الاستهلاكية، خاصة السلع الفاخرة. وقد أدى ذلك إلى توفير العملة الصعبة وإحداث طفرة في الطلب على السلع المنتجة محلياً. بالرغم من أن أنصار الليبرالية الجديدة قد وصفوا تلك السياسات بأنها حمائية وغير فعالة، فكثيراً ما كان هناك، في واقع الأمر علاقة تبادلية متكافئة، حيث كان يتعين على المؤسسات المحلية الوفاء بالطلب على التصدير وأهداف الاستثمار في مقابل المعونات والحماية على الاستيراد.⁷ ونتيجة لذلك، لم ينته الأمر بسياسة حماية الصناعة إلى عرقلة التحول الهيكلي كما حدث في بلدان أخرى. وقد استخدمت مثل تلك السياسات أيضاً للتخفيف من آثار التحول الهيكلي، حيث سمحت الحمائية للمصانع بدرجة مقبولة من الدخل أثناء تجديدها لآلاتها. وقد حمت تلك السياسات أيضاً،

بالرغم من أنه يمكن أن يرفع مستويات المعيشة بالمعنى المطلق، فإنه لا يؤدي بشكل تلقائي إلى تقليص عدم المساواة، وعلى وجه الخصوص، عدم المساواة بين الجنسين (انظر الفصلين الثالث والرابع).

الآثار "الاقتصادية الكلية" للعلومة

أدت السياسات التي ساهمت في تحقيق العولمة إلى العديد من التحولات المهمة في متغيرات الاقتصاد الكلي خلال السنوات العشرين الماضية. فقد تزايدت التبادلات العابرة للحدود، والتي تقاس بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتدفق حوافظ الأوراق المالية، وتجارة السلع والخدمات بوصفها شريحة من إجمالي الناتج المحلي، وكانت الزيادة حادة في بعض الحالات.¹¹ وقد شهد التدفق المالي بالرغم من صعوبة تقديره بدقة - معدلات زيادة هائلة أيضاً. فقد شهد إجمالي التدفق المالي إلى الدول النامية، حتى في سنة 1994، زيادة بنسبة 1200 بالمائة أكثر من العقد السابق.¹² وقد تزايد الاستثمار الأجنبي المباشر أيضاً. وبالرغم من أن الجانب الأعظم من تلك التدفقات يذهب إلى الاقتصادات المتقدمة، فنصيب الاقتصادات النامية يشهد تزايداً أيضاً. بيد أن التدفقات مركزة نسبياً على أربع دول - وهي الصين والبرازيل، وهونج كونج (إقليم إداري صيني خاص)، والمكسيك - حصلت على نحو 60 بالمائة من إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول النامية والدول التي تشهد تحولاً سنة 2001.¹³

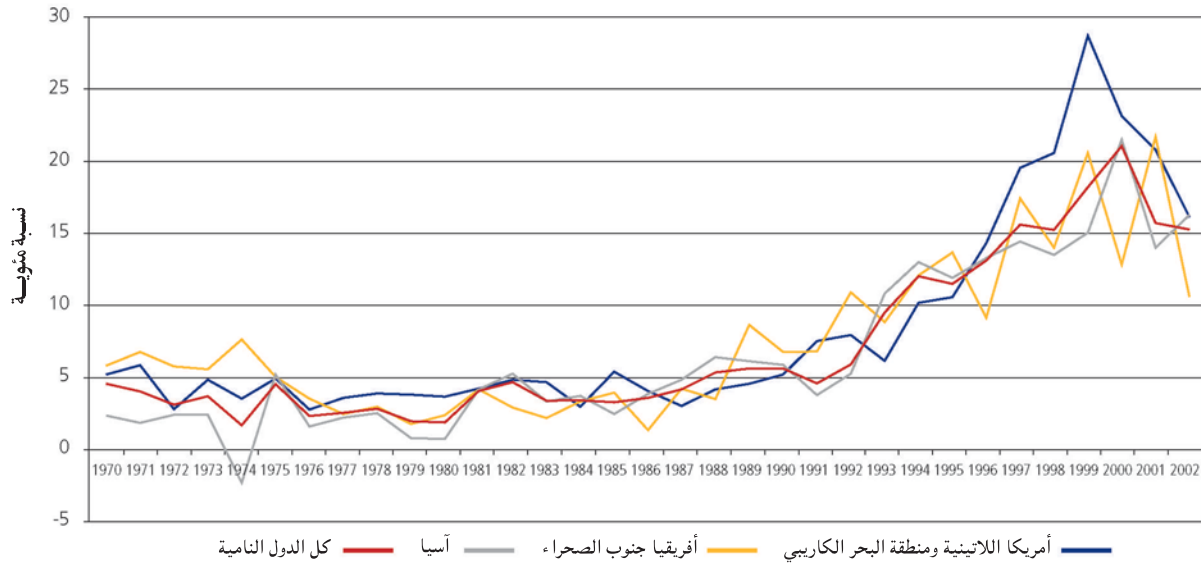
وربما يكون الأهم في الموضوع أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بوصفها جزءاً من استثمارات الدول النامية، قد شهدت تزايداً، كما يتضح من الشكل 2.1، والذي يوضح إجمالية الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلية والخارجية كنسبة من تكوين إجمالي رأس المال الثابت (الاستثمار، بعبارة أخرى). تقدم هذه المعدلات رؤية تقريبية لدرجة سهولة حركة المؤسسات (في مقابل سهولة حركة الأموال). بمعنى أن إجمالي تدفق الاستثمارات الأجنبية بين دولة وأخرى يعتبر مؤشراً على قدرة المؤسسات على الانتقال إلى مواقع جديدة لو أعاققت الظروف المحلية أهدافها الربحية. وكما يوضح الشكل، فقد زادت سهولة انتقال المؤسسات إلى مواقع جديدة زيادة هائلة. ويعود ذلك، في جانب منه، إلى انخفاض تكلفة الاتصالات والنقل، مما جعل نقل قطاعات من

شامل. على أنه من الملحوظ أن العديد من تلك الدول تتبنى، بشكل متزايد، النموذج الليبرالي الجديد، سواء طوعية أو نتيجة للضغوط التي أفرزتها الأزمة المالية الآسيوية وغيرها من التوترات السياسية. فعلى سبيل المثال، دفع صندوق النقد الدولي جمهورية كوريا إلى تبني نموذج البنك المركزي المستقل بعد الأزمة، فحدّ بذلك من نطاق إمكانية استخدام توجيه القروض والائتمان المدعّم كأداة لدفع التصنيع والتنمية. وتخضع الصين حالياً لضغوط شديدة من الولايات المتحدة لإعادة تقييم عملياتها، بينما اتجهت مقاطعة تايوان الصينية إلى تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر.

بالرغم مما أبدته تلك الحكومات من استعداد للتدخل من أجل دفع نمو الإنتاجية، وهو ما أسفر عن نمو كبير في إجمالي الناتج المحلي، فإنها لم تُبد نفس الحماس في السعي من أجل المساواة. على أن هناك حالات ابتُغيت فيها المساواة لأن إعادة التوزيع تُنظر إليها على أنها ضرورية لدفع النمو. فقد كانت الخطوط الإرشادية لتحديد المرتبات في جمهورية كوريا، على سبيل المثال، وسيلة لرفع مرتبات العاملين، والذين لم يكن لهم في غيابها إلا حيلة قليلة في التفاوض من أجل الحصول على زيادات تتسق مع نمو إنتاجياتهم. وقد وفر ذلك، في بعض الحالات، الحافز الضروري لدفع العامل إلى "استخدام ذكائه في موقع العمل"، مما يسرّع تبني التكنولوجيات المستوردة الجديدة ويرفع نمو الإنتاجية.⁹ يشي ذلك بأن النمو مع المساواة أمر ممكن، وأن الظروف التي يُسعى فيها إلى ذلك تختلف بحسب الدولة والبنية الاقتصادية والظروف التاريخية. لقد حظي العاملون الذكور، على الأقل، في جمهورية كوريا ومقاطعة تايوان الصينية، بنمو يستند إلى الرواتب، ودفعت الرواتب الأعلى الإنتاجية والنمو الاقتصادي، لتوفر بذلك الأموال لتمويل النفقات الاجتماعية التي تدفع المساواة.

بيد أن النمو لم يكن كافياً وحده، ولأسباب متنوعة، لرأب الفجوة بين الجنسين في الدخل والرفاه.¹⁰ ويرجع ذلك، في جانب منه، إلى أن المرأة مستبعدة في العادة من الصناعات المتقدمة تكنولوجياً، ويُعهد إليها بدلاً من ذلك بنوعيات العمل التي تقل فيها قدرتها على تحسين شروط عملها وحصولها على الخدمات الاجتماعية. ولذلك انعكاساته على قدرة المرأة على التفاوض من أجل توزيع أفضل للموارد ولجهد العمل داخل الأسرة. والواقع أن تجربة شرق آسيا تؤكد على حقيقة أن النمو،

شكل 2.1 إجمالي الاستثمار الداخلي والخارجي كنسبة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت (1970 - 2002)



المصدر: تم الاحتساب اعتماداً على UNCTAD 2004

كانت تلك السياسات من الأسس المحورية لليبرالية الجديدة. بيد أن تقليص التضخم (من خلال القيود المالية والنقدية) قد يكون له تأثير سلبي على إجمالي الطلب، والإنتاج، والنمو، وقد يذهب ذلك بالمكاسب التي تحققها معدلات التضخم المنخفضة. وتشير التجربة بأن التكلفة كانت باهظة، ونتج عنها معدلات نمو اقتصادي أبطأ في معظم المناطق (انظر الجدول 2.2). وقد كانت معدلات النمو - باستثناء شرق وجنوب آسيا - بين عامي 1981 و 2000 أقل من تلك التي تحققت في الفترة بين عامي 1961 و 1980. وهكذا كانت آثار النمو التي حققتها التحرير محبطة، في أفضل الأحوال، خاصة بالنسبة للدول الأكثر فقراً. فلتباطؤ النمو آثاراً خطيرة على قدرة الدولة على تحسين الدخل والرفاه.

عملية الإنتاج، أو العملية بأسرها، إلى دولة أخرى، أكثر جدوى. ويعود ذلك أيضاً إلى تحرير تدفق رؤوس الأموال المالية. وقد سهلت إزالة القيود التنظيمية الوطنية على الاستثمار الأجنبي هذا التوجه. وفيما يتعلق بتأثير ذلك على العاملين، يمكن اتخاذ تلك البيانات كقياس لتوجهات قوة الشركات الكبرى على التفاوض مع الحكومات المحلية، والعاملين، والمواطنين. وللتغيرات في هذا القياس دلالتها المهمة، حيث إنها تعكس القدرة الحقيقية لرأس المال على الانتقال إلى موقع جديد، وتؤكد مصداقية هذا التهديد للعاملين والحكومات.

من الآثار الملحوظة لاتباع سياسات الليبرالية الجديدة، خاصة القيود النقدية والمالية، انخفاض معدلات التضخم. وقد كان الانخفاض هائلاً في عدد من الدول النامية (انظر الجدول 2.1). ويتوقع أن يؤدي انخفاض التضخم إلى تحفيز الاقتصاد الكلي لأنه يؤدي إلى المزيد من الاستثمار. ويذهب البعض إلى أن ذلك، مضافاً إليه إعادة توجيه إنتاج السلع التجارية وكذلك الدور المتقلص للدولة، من شأنه رفع الإنتاجية، والإنتاج، والنمو. وقد

ليس من المستغرب أن أدى النمو البطيء إلى خيارات توظيف محدودة. ففرص التوظيف في القطاع الرسمي غير كافية، ويشهد على ذلك نمو العمل المؤقت والعمل الحر، حيث يفتقر العاملون إلى الحماية والأمن.¹⁴ أضف إلى ذلك أن الجهود المبذولة لجعل سوق العمل أكثر مرونة قد زادت من الخلخلة، حتى في وظائف القطاع الرسمي. وقد ظلت معدلات البطالة المسجلة في عدد من الدول النامية مرتفعة، بل ومنتزعة: كما ارتفعت أيضاً في أوروبا واليابان. كذلك تخطى متوسط نسبة البطالة في الولايات المتحدة في التسعينيات النسب المسجلة في الخمسينيات والستينيات، كما تزايدت معدلات العمل غير المرغوب فيه لبعض الوقت. وبوجه عام، استمرت ندرة العمل المدفوع الأجر وتزايد عدم استقراره.

ظهرت مشاكل خطيرة أخرى في الاقتصاد الكلي نتيجة لعملية التحرير والاندماج الاقتصادي. فقد ساهمت السياسات التي استهدفت تحرير التدفقات المالية في زيادة عدم الاستقرار المالي. والنتيجة أن الأزمات المالية أصبحت تحدث بانتظام وحدة أكبر، خاصة في الدول المتوسطة الدخل، والتي كانت المستقبل الأكبر لتدفق رؤوس الأموال عبر الحدود. وقد كانت لمثل تلك الأزمات تكاليف باهظة فيما يتعلق بخسارة النمو، وساهمت في عدم مساواة أكبر في توزيع الدخل على مستوى الدولة.¹⁵

العائدات، والضرائب، والنفقات العامة

هناك من الأدلة ما يشير إلى حدوث ضغط في الإنفاق المالي خلال السنوات الأخيرة بسبب تقلص العائدات نتيجة تحرير التجارة وتخفيض التعريفات الجمركية. فقد انخفض متوسط نسبة الضرائب التجارية إلى إجمالي الضرائب خلال الفترة بين عامي 1970 و 1980 من 40 بالمائة إلى 35 بالمائة في الدول المنخفضة الدخل.¹⁶ ونتيجة لذلك انخفضت نسبة عائدات الضرائب إلى إجمالي الناتج المحلي إلى 3 بالمائة في المتوسط في مجموعات الدول المنخفضة الدخل وتلك التي تحتل الشريحة العليا من الدول المتوسطة الدخل عشية إصلاح التجارة خلال الفترة بين 1985-1989 و 1995-1998. كذلك أدت إزالة القيود التنظيمية المالية المحلية، وتحرير أسواق رأس المال، والانتهاج التدريجي لتعدد أسعار الصرف، وتخفيض قيمة العملة إلى حرمان حكومات الدول النامية من مصادر دخل أخرى.¹⁷ هذا

جدول 2.1 التضخم (أسعار المستهلكين، متوسط 10 سنوات)

2005-1996	1995-1986	
1.8	3.6	الاقتصادات المتقدمة
8.8	58.0	الدول النامية
12.2	27.4	أفريقيا
4.0	11.2	الدول النامية الآسيوية
9.5	17.7	الشرق الأوسط
9.0	194.7	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

ملحوظة: اتبع هذا الجدول المجموعات الجغرافية التي استخدمها صندوق النقد الدولي في World Economic Outlook (أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي = نصف الكرة الغربي، بمصطلح صندوق النقد الدولي).
المصدر: IMF 2004

جدول 2.2 اتجاهات نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، متوسط النسبة المئوية للنمو سنوياً (1980 - 1961)

نسبة التغير المئوية	2000-1981 (%)	1980-1961 (%)	
-1.4	0.3	1.7	أفريقيا
-1.6	1.7	3.3	شمال أفريقيا
-1.5	-0.4	1.1	أفريقيا جنوب الصحراء
-2.4	0.6	3.0	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
-1.0	2.2	3.2	منطقة البحر الكاريبي
-2.5	0.6	3.1	أمريكا الوسطى
-2.5	0.5	3.0	أمريكا الجنوبية
1.7	4.4	2.7	آسيا
3.0	6.1	3.1	شرق آسيا
-0.8	2.9	3.7	جنوب شرق آسيا
1.8	3.5	1.7	جنوب آسيا
-1.7	1.1	2.8	وسط وغرب آسيا
-2.0	0.0	2.0	أوقيانوسيا
-1.8	1.4	3.2	المناطق المتقدمة
-9.0	1.7	10.7	أوروبا الشرقية
-1.5	1.9	3.4	أوروبا الغربية
-1.1	2.3	3.4	مناطق متقدمة أخرى
-0.9	1.9	2.8	العالم

المصدر: تم الحساب اعتماداً على Heston et al 2002.
ملحوظة: معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي لكل منطقة مرجحة بعدد السكان.

أيضاً "القدرات" و"إمكانيات الأداء" (مثل متوسط العمر والتعليم)، وكذلك علاقات القوى، وعدم المساواة، والكرامة، وفرص وحقوق التعبير عن الذات.²² فكل تلك الأمور تؤثر على حريات الإنسان وقدرته على تبني خيارات ذات معنى في الحياة.²³ وحتى باعتماد قياس مالي، يلقي تأثير سياسات العولمة على معدلات الفقر الكثير من الجدل. فتقديرات البنك الدولي للفقر العالمي تعتمد على حد مطلق للفقر يقدر بدولار أمريكي واحد في اليوم، يعاد ضبطه حسب اختلافات القوة الشرائية في كل دولة.²⁴ باستخدام حد الفقر هذا هبط معدل الفقر العالمي من 32 بالمائة إلى 25 بالمائة بين عامي 1990 و 1999، ليتقلص عدد الفقراء من 1.3 بليون إلى 1.1 بليون نسمة. بيد أن هذا الحد لقي معارضة، واعتبره عدد من الباحثين تقديراً للفقر العالمي بأقل من قدره الحقيقي.

وتستند الاعتراضات على بيانات البنك الدولي إلى أسلوبه في تحويل العملة المحلية إلى دولار دولي، واختيار حد الفقر، والتضليل الذي يحدثه تضمين الصين على وجه الخصوص، والتي تعوض اتجاهات الفقر المستمر أو المتزايد في عدد من المناطق: أفريقيا جنوب الصحراء، وأمريكا اللاتينية، ومنطقة البحر الكاريبي، والشرق الأوسط، وشمال أفريقيا.²⁵ بل ويذهب حد الفقر الذي حدده البنك بدولار أمريكي واحد أبعد من ذلك، فيفشل في تضمين اتجاهات الفقر في الاقتصادات المتقدمة، حيث تؤدي عدم كفاية الدخل إلى الإقصاء الاجتماعي وبالتالي إلى الحرمان.

يتسع منظور التنمية البشرية بالمعلومات التي يمكن أن يؤسس عليها تقييم لاتجاهات الرفاه. فالقارئ الذي يركز على القدرات وإمكانيات الأداء تشير إلى أن لتوجهات الاقتصاد الكلي آثاراً أكثر إشكالية خلال السنوات العشرين الماضية. فمقارنة الفترتين بين عامي 1980-2000 وعامي 1960-1980، على سبيل المثال، يتضح تباطؤ معدل التقدم في عدد من المؤشرات الاجتماعية، مثل معدلات وفيات الأطفال، والأمية، ومتوسط العمر، والتعليم.²⁶ وعلى ذلك، فيبدو أن العولمة ترتبط، إن لم تقترب سببياً، بتباطؤ التقدم في التنمية البشرية. إن أساليب التنمية البشرية، بالإضافة إلى قياسها للقدرات الأساسية، تركز على أهمية عدم المساواة كقياس للرفاه، بما أنه يؤثر على علاقات القوى، والتي من شأنها تحديد توزيع مخرجات السوق، من قبل الدولة، وداخل الأسرة. وقد أدى هذا التركيز إلى تمحيص مكثف، في السنوات الأخيرة، للعلاقات بين النمو، وعدم المساواة، والفقر. هناك أدلة كثيرة على استمرار، بل واتساع، الفجوة في الدخل والموارد داخل الدول، بما فيها

بالإضافة إلى أن التركيز على الاستثمار الخاص وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، قد أدى إلى تخفيض نسب الضرائب على رأس المال، مما أجبر الدول على تعويض خسائر تلك العائدات برفع الضرائب على العمل.¹⁸ وهكذا أصبحت هناك إعادة توزيع للأعباء الضريبية بانزالتها من مالكي رأس المال إلى العاملين. ولكن، نظراً لصغر حجم التوظيف في القطاع الرسمي وحجم الاقتصاد غير الرسمي في العديد من الدول النامية، لجأت معظم تلك الدول إلى ضرائب المبيعات والقيمة المضافة، والتي كانت تنازلية بوجه عام.

وقد ساهمت الضغوط على العائدات الحكومية، الناجمة عن فقدان مصادر الدخل، في تقليص نسبة الإنفاق الحكومي إلى إجمالي الناتج المحلي في عدد من الدول. وبينما تركز تخفيض الإنفاق في بعض الحالات على الإنفاق الرأسمالي أي البنية الأساسية عانى الإنفاق الاجتماعي (على الصحة والتعليم، والرعاية، وشبكات الأمان الاجتماعي) أيضاً في بعض المناطق، مثل أمريكا اللاتينية وأفريقيا.¹⁹

التنمية البشرية، والفقر، وتوزيع الدخل

بالرغم من كثرة الجدل المثار حول توجهات القضايا الأساسية للاقتصاد الكلي، فالقضية الأكثر إثارة للجدل هي قضية ما إذا كانت سياسات التحرير قد أدت إلى تحسين الرفاه. وبغذي هذا الجدل، جزئياً، اختلاف فهم الرفاه. فقد دأب الليبراليون الجدد على الميل إلى تعريف الرفاه والفقر من زاوية الدخل، مع الاعتماد على القياس النقدي للفقر كمعيار معتمد لتقييم سياسات التحرير. وقد شهدت السنوات الأخيرة رغبة أكبر في أخذ توجهات عدم المساواة بعين الاعتبار؛ وهناك جدل هائل يجري حالياً بين الاقتصاديين حول المدى الذي ينبغي الذهاب إليه في محاولة تحقيق هدف المساواة. وقد ذهب البعض إلى أن المساواة (خاصة في التعليم) من الشروط الواجب توفرها لتحقيق النمو. وذهب آخرون إلى أنها تؤدي إلى استقرار سياسي أكبر وفشل وظيفي أقل لسياسة الاقتصاد الكلي. وبالتالي، يميل التركيز على المساواة إلى أن يكون حيوياً، نظراً لآثاره الممكنة على ناتج السوق.²⁰

على أن من يعولون على التنمية البشرية المستندة إلى التركيز على حقوق الإنسان يقدمون معياراً قياسياً آخر لقياس التقدم.²¹ هذا الاتجاه الأخير يركز على أن أهداف التنمية لا تشمل فقط على متوسط دخل الفرد، ولكنها يجب أن تأخذ في اعتبارها

المساواة بين الجنسين: كفاح من أجل العدالة في عالم غير متساوٍ

تفسيراً جزئياً لتباطؤ التقدم في سد الفجوة في متغيرات أخرى في التنمية البشرية. وتوحي الكثير من القرائن الإمبريقية الأخيرة حول اتجاهات عدم المساواة، بأن فجوة الدخل بين الدول تزداد اتساعاً أيضاً، بالرغم من بعض الخلاف الذي لا يزال قائماً حول كيفية تعريف البيانات وأساليب القياس.²⁸

من الدول ذات الاقتصادات السريعة النمو (جدول 2.3). لقد حدث نمو ملحوظ لعدم المساواة في مجموعة غير متجانسة من الدول، تشمل الصين، والولايات المتحدة، وعددًا من دول أمريكا اللاتينية، بما فيها تلك التي تقع في أقصى جنوب القارة، والعديد من دول أوروبا الشرقية.²⁷ قد تقدم لنا تلك القرينة

جدول 2.3 اتجاهات عدم المساواة في الدخل في 73 دولة بين خمسينيات وتسعينيات القرن العشرين

النصيب من	الدول					
	متقدمة	نامية	تمر بمرحلة تحول	إجمالي	عدد سكان العالم	الناتج المحلي الإجمالي - مع تساوي القوى الشرائية، على مستوى العالم
تزايد عدم المساواة	12: أستراليا، الدنمارك، فنلندا، إيطاليا، اليابان، هولندا، نيوزيلندا، البرتغال، إسبانيا، السويد، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة.	16: الأرجنتين، شيلي، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، جواتيمالا، هونغ كونغ (إقليم إداري)، خاص بالصين، المكسيك، باكستان، بنما، بورتوريكو، جنوب أفريقيا، سريلانكا، مقاطعة تايوان الصينية، تايلاند، فنزويلا.	20: أرمينيا، أذربيجان، بلغاريا، كرواتيا، جمهورية التشيك، إستونيا، جورجيا، المجر، كازاخستان، قيرغيزستان، لاos، لتوانيا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، بولندا، رومانيا، الاتحاد الروسي، صربيا والجبل الأسود، سلوفاكيا، أوكرانيا.	48	47	71
ثبات عدم المساواة	4: أستراليا، بلجيكا، كندا، فرنسا.	10: بنجلاديش، البرازيل، كوت ديفوار، جمهورية الدومينيكان، السلفادور، الهند، اندونيسيا، السنغال، سنغافورة، جمهورية تنزانيا المتحدة.	2: بيلاروس، سلوفينيا.	16	29	12
تناقص عدم المساواة	2: ألمانيا، النرويج.	7: جزر البهاما، هندوراس، جاميكا، جمهورية كوريا، ماليزيا، تونس.	0	9	4	8

ملحوظة: تمثل الدول الثلاث والسبعون المدرجة في العينة 80% من سكان العالم، و91% من الناتج المحلي الإجمالي عند تساوي القوة الشرائية على مستوى العالم.
المصدر: مقتبس من Cornia et al.2004, tables 2.7 and 2.8

الحواشي:

1. Loxley 1997; Elson 2002
2. Jomo 2003
3. World Bank 2001a ; Dollar and Gatti 1999
4. Amsden 1989; Wade 1990
5. World Bank 1993a
6. Amsden 1989
7. Jomo 2003
8. Stiglitz 2002
9. Amsden 1989
10. Hsiung 1996; Seguin 1997
11. يمكن الاطلاع على بيانات تلك التوجهات في تقرير التجارة والتنمية للأونكتاد، على مدى عدة سنوات، وتقرير الاستثمار العالمي لعدة سنوات، انظر (UNCTAD 2004). وحول بيانات مفصلة عن الاستثمار الأجنبي المباشر، انظر Braunstein 2004.
12. Eichengreen and Mussa 1998
13. Braunstein 2004 ; South Centre 1997 ; UNCTAD 2004
14. Heinz and Pollin 2003; ILO 2002b
15. Kirkpatrick 2002; Blecker 1998; Bhagwati 2002/3; Singh 2002
16. Khattry and Rao 2002
17. Grunberg 1998
18. ILO 2004a
19. Khattry 2003
20. Solimano 1998; Persson and Tabellini 1994
21. انظر UNDP 2003; Elson 2002 ; Cagatay and Ert rk 2003
22. كان أول من استخدم مصطلحي "القدرات capabilities" و"القدرة على الأداء functionings" هو أمارتيا سين Amartya Sen (1985) ، وأصبحا الآن شائعين الاستخدام.
23. Sen 1999
24. World Bank 2002; Chen and Ravallion 2001
25. انظر على سبيل المثال Reddy and Pogge 2003 ; Vandemoortele 2002
26. Weisbrot et al. 2001
27. Cornia et al. 2003 ; Khan and Riskin 1998
28. انظر Milanovic 2003; Wade 2001

وعلى الإجمال، تؤكد القرائن التي سقناها هنا على تباطؤ معدلات النمو، وزيادة قدرة المؤسسات على التنقل، والمصحوبة بتفاقم عدم الاستقرار المالي والاقتصادي. إن المزيد من إنعام النظر في مؤشرات التنمية البشرية، والفقر، وعدم المساواة، يشير أسئلة جادة حول ما إذا كان من شأن سياسات الليبرالية الجديدة والعولمة أن تفرز تنمية اجتماعية، سواء بتحقيق زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي، أو بتحسين معايير الصحة، والتعليم، والأمن البشري.

اقتربت النتائج السلبية لأجندة الليبرالية الجديدة على التنمية البشرية بتقلص قدرة الدولة على توفير شبكات أمان اجتماعي ودفع أهداف التنمية البشرية، وإحداث رأس المال المتنقل لعدم الاستقرار واستلاب السلطة، وبما أحدثه بطء النمو من آثار سلبية على التوظيف. تعني هذه الاتجاهات أن الليبرالية الجديدة قد لا تكون ضرورية، بل ولا حتى مفيدة، للنمو الاقتصادي، وأن مجموعة من السياسات الأكثر مغايرة للنظام السائد، والمصممة خصيصاً لتناسب ظروف كل دولة على حدة، تعتبر بديلاً مشروعاً، على الأقل لدفع النمو. على أن بعض الدول التي شهدت معدلات نمو أسرع قائمة على سياسات مغايرة للنظام السائد، لم تكن أفضل أداءً بكثير فيما يتعلق بدفع جانب مهم من التنمية البشرية، أي المساواة بين الجنسين. قد يوفر النمو، والعائدات الحكومية المناسبة، وفرض حدود على قدرة رأس المال على الحركة، أساساً أفضل لتحقيق الرفاه والمساواة، ولكنها ليست كافية، بأكثر مما تكفي سياسات الليبرالية الجديدة.